

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم

يهمني ان اصرح بأدى ذى بدء اني لست ضد الجيش ، ولم اكن يوماً ، فقد كنت
اوافق دائماً على ميزانية الجيش دون مناقشة ، مع ان مناقشتها من حقى .
وان كنت قد امتنعت عن أية مناقشة ، فلأنه اعتباراً من حرب اسرائيل صار يمكن لآى
جدل علني حول اعتمادات الجيش ان يفسر على غير حقيقته .
ثم واني اعرف حق المعرفة ان ضباط جيشنا لامعون ، وطياريه ممتازون ، وبنحارتسه
شجعان ، وجنوده جريئون انضباطيون .
عندنا اذاً ، وعندى ، ما يجعلنا فخورين بجيشنا .

لذلك يجب علينا ان نضونه من اولئك الذين يجعلونه يقوم بمهنة ليست مهنته ، وهي
مهنة ليست جديرة به في كل حال .
اذ انه في الواقع منذ سنة ١٩٥٨ ازداد اشتراك الجيش في تهيئة الانتخابات ،
ومراقبة العمليات الانتخابية .
ولن اعطي كمثل الآ ما حصل في قضاء جبيل خلال الانتخابات الفرعية لعام ١٩٦٥
و ١٩٦٦ .

ف سنة ١٩٦٥ ، وبحجة محاولة القتل التي تعرضت لها في افقا بتاريخ ٥ تموز ،
والتي جرح اثناءها جراحاً خطيرة رجلا الامن العام المدعو ان فواد ابو عيد وطلال البعيني برصاص
بندقية حربية ، وادخلاً على الاثر المستشفى العسكري في بيروت ، ارسل الجيش في اليوم التالي
الى جبيل للمحافظة على الامن .
طبعاً لم يوقف مرتكبو المحاولة . اكثر من ذلك لم يكلف اى مستنطق عسكري اجراء
التحقيق ، مع ان الجريحين رجلا امن عام جرحا اثناء الخدمة ، وذلك من صلاحية القضاء
العسكري . ومما تجدر الاشارة اليه بهذا الشأن انه قبل بدء الحملة الانتخابية وزعت رخص حمل
سلاح حربي على انصار خصومي السياسيين .
كما وان الجيش الذي كان قد ملأ المنطقة ، عمد اعتباراً من الليلة التي سبقت يوم
الاقتراع ، وحتى نهاية الاقتراع في اليوم الذي تلى ، اينما كان ، وليس في افقا فقط حيث جرت
محاولة القتل ، الى مراقبة السيارات والناخبين ، والى تفتيش السيارات والناخبين ، على الاخص
اولئك الذين يلوندون بي منهم ، متأكداً من هوياتهم ، كما عمد يوم الاقتراع الى توقيف عدد كبير
من ناخبي الرئيسيين دون وجود أية مذكرة توقيف . اما الموقوفون فكان يطلق سراهم بمسند
احتجاجاتي ، او طبيعياً ، بعد انتهاء عملية الاقتراع ، ودون ان تتبع هذه التوقيفات أية ملاحقة
قضائية .